

مصادر تمويل الميزانية العامة بالجزائر وتحديات استدامتها في ظل انتشار جائحة كورونا

إسماعيل صاري*

مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، جامعة سطيف 1، الجزائر، ismail.sari@univ-setif.dz

نُشر في: 18-01-2022

قُبِلَ في: 31-12-2021

استلم في: 08-09-2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ضبط المصادر الأساسية لتمويل الميزانية العامة بالجزائر والوقوف على التحديات الرئيسية لاستدامة المالية العمومية، خاصة في ظل الواقع الاقتصادي الحالي الذي يغلب عليه طابع الإغلاق الاقتصادي مع تراجع أسعار المحروقات نتيجة انتشار جائحة كورونا. اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، بغرض وصف متغيرات الدراسة وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بكل متغير وصولاً إلى النتائج. وقد توصلنا إلى صعوبة مواصلة الدولة لسياساتها الإنفاقية بنفس الوتيرة السابقة في ظل هشاشة الوضعية المالية الحالية مع انكشاف الميزانية والاقتصاد على أسعار النفط الخام المرتبط أساساً بعوامل خارجية تحكم أسواق النفط العالمية. بما يتطلب من الحكومة وضع جدول أعمال للإصلاح يتخذ منظوراً استباقياً استشرافياً شاملاً يعالج مواطن الضعف في الميزانية العامة على نحو موثوق وبوسيلة أكثر كفاءة وفعالية، بهدف تخفيض تكلفة تحصيل الإيرادات وإمكانية توسيع قاعدتها، إضافة إلى تسهيل عملية صرف النفقات في إطار من الشفافية والانضباط مع تراجع كبير في تكلفة تنفيذ برامج السياسة المالية وصولاً إلى الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية: استدامة المالية؛ مصادر تمويل الميزانية العامة؛ صدمات بترولية؛ جائحة كورونا

رموز تصنيف JEL: E32؛ H61؛ E62

*: المؤلف المرسل.

Sources of Financing the General Budget in Algeria and Challenges of Its Sustainability in Light of The Spread of The Corona Pandemic

SARI Ismail ^{1*}

1.Laboratory of Evaluation of Algerian Capital Markets in the Light of Globalization, University of Setif 1, Algeria, ismail.sari@univ-setif.dz

Received: 08/09/2021

Accepted: 31/12/2021

Published:18/01/2022

Abstract:

This study aims to control the main sources of public budget financing in Algeria and the main challenges to the sustainability of public finances, in particular with regard to the spread of the Corona pandemic. We relied on the descriptive analytical approach, in order to describe the study variables and to collect and analyze the data. We had difficulty in getting the State to pursue its spending policy at the same pace given the fragility of the current financial situation with the exposure of the budget and the economy to crude oil prices. This forces the government to reform the weaknesses of the public budget in a reliable, efficient and effective manner, with the aim of reducing the cost of revenue collection and broadening its base, and facilitating the disbursement of expenditure within a framework of transparency. and discipline while reducing the cost of fiscal policy programs in order to achieve financial sustainability.

Keywords :financial sustainability; Sources of financing the general budget; Oil shocks; Corona pandemic.

JEL classification codes :E32; H61; E62.

* : *Corresponding author*

Doi: 10.34118/djei.v13i1.1682

مقدمة:

يشهد العالم تطورات تداعيات فيروس كورونا المستجد على اقتصادات الدول وأسواقها المالية، من خلال التأثير على عدد من القطاعات الاقتصادية، من أهمها الصناعة والطاقة والسياحة والتجارة الخارجية والداخلية والنقل والصحة والتعليم، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام صانعي السياسات في مواصلة دفع عجلة التنمية في دولهم .

كما شكل الفيروس تحدياً على الاستقرار المالي، حيث أن التدفقات النقدية للقطاعين المصرفي والمالي تأثرت سلباً، من خلال احتمالية تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية، من قطاعي الشركات على اختلاف أحجامها والأفراد على حد سواء، مما يتطلب إجراءات فورية من قبل المصارف المركزية، بشكل يحافظ على صحة ومثانة القطاع المالي واستمراره وفق قواعد العمل المصرفي والمالي السليم، والحفاظ على استدامة الشركات خاصة منها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافةً لحماية الأفراد من مخاطر تعثرهم وقدرتهم على السداد، حفاظاً على تصنيفهم الائتماني.

إن توالي الصدمات النفطية على اقتصاديات الدول النفطية ومنها الجزائر أدت إلى حدوث اختلالات عميقة على التوازنات المالية والنقدية، حيث خلفت الصدمة التي عرفت أسواق النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014، تقلص إيرادات الدولة بأكثر من 50%، في حين استمر الإنفاق العمومي بوتيرة عالية جداً، ما جعل موازنة الدولة تسجل عجز حسابي غير مسبوق في رصيدها، هذا ما أدى بالجزائر إلى إقرار نمط تمويلي غير التقليدي يُسمح فيه للخبزينة أن تقترض من البنك المركزي، حيث أصبح متاح للخبزينة العمومية تمويل الأنشطة المالية للدولة عن طريق الإصدار النقدي بعد نفاذ أرصدة صندوق ضبط الموارد سنة 2017، عوض البحث عن الأسباب الحقيقية لعدم قدرة المصادر التقليدية عن تغطية النفقات العامة. لكن مع بداية 2020 أكد محافظ بنك الجزائر أنه تم التوقف فعلياً عن الإصدار النقدي لتمويل ميزانية الدولة، وفي ظل انتشار فيروس كورونا المستجد والتراجع الحاد لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية أصبح التحدي الرئيسي يتمثل في مدى قدرة المصادر الأساسية لتمويل الميزانية العامة بالجزائر على الاستدامة بما يتماشى والأوضاع الاقتصادية الراهنة.

ماهي التحديات الرئيسية لاستدامة المصادر الأساسية في تمويل الميزانية العامة بالجزائر في ظل الصدمة

المزدوجة (جائحة كورونا، انهيار أسعار النفط)؟

انطلاقاً من التساؤل الرئيس تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر؟
- كيف انعكست آثار الصدمة المزدوجة الراهنة (جائحة كورونا، انهيار أسعار النفط) على الاستدامة المالية في الجزائر؟
- ما هي التحديات الرئيسية لاستدامة المصادر الأساسية في تمويل الميزانية العامة بالجزائر؟

أهداف ومنهج البحث:

نهدف من خلال ذلك إلى ضبط أهم التحديات التي قد تحول دون تحقيق الاستدامة المالية للميزانية العامة للدولة في الجزائر، وذلك في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الذي عرف إغلاقاً واسعاً للأسواق وتقييداً غير مسبوق لحركة السلع والأفراد، وهو ما أدى إلى تراجع أسعار السلع والخدمات خاصة الإستراتيجية منها كالبتترول والغاز. نعتد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي من خلال ضبط المفاهيم المتعلقة بعناصر البحث، والمنهج الإحصائي من خلال جمع البيانات وتبويبها وصولاً إلى النتائج.

تقسيمات البحث:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

- مفهوم الاستدامة المالية؛
- تداعيات كل من جائحة كورونا والصدمة النفطية على الاقتصاد الجزائري؛
- مصادر تمويل الميزانية العامة بالجزائر والتحديات الراهنة لاستدامتها.

1. مفهوم الاستدامة المالية:

بدأ مفهوم الاستدامة المالية بالانتشار منذ منتصف الثمانينات من القرن المنصرم في كثير من البحوث التجريبية التي انبرت لقياس وتحديد مؤشرات الاستدامة في السياسة المالية لكثير من الدول المتقدمة، إذ أصبحت استدامة السياسة المالية من أكثر المواضيع جدلاً لأنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدولة نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام.

يشير مصطلح استدامة المالية العمومية للحالة التي تستطيع من خلالها الدولة ضمان الاستمرار في السياسة الانفاقية على المدى الطويل دون تعرضها لمخاطر الإفلاس (جيلدان، 2013)، كما تعرف على أنها قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية دون إجراء تغييرات جذرية في سياستها المالية (حمد و سماقة، 2015، صفحة 79)، وتعتبر كذلك عن تجنب الاستدانة المفرطة لمواصلة السياسة الانفاقية الحالية أو المسطرة في الخطة الاقتصادية.

وهناك من ربط الاستدامة المالية بمبادئ الموازنة الزمني وقيدها كويلكوس (WILCOX) الذي اعتبر السياسة المالية المستدامة هي تلك السياسة التي تحقق تعاقب بين الديون والعجوزات العامة بما يضمن تحقيق دائم لقيود الموازنة (Wilcox, 1989, pp. 292-293)، وعبر عنها (JONDEAU & HORNE) بأنها قدرة الحكومة عن تحقيق الملاءة، بحيث تضمن سداد ديونها، وعدم ارتفاعها عن المستويات المقبولة التي تتحملها السياسة المالية (Jondeau, 1992, pp. 1-2).

إن الاستدامة المالية تقتضي عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة هيكليّة وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها حيث يرى البعض أن الكيفية التي تزيد نما في من خلالها الحكومة الفائض الأساسي ليس في الأجل القصير أو الأجل الطويل الملائم بشكل كبير لتغطية دينها الحالي. والمقصود بالاستدامة المالية استمرار الحكومة في سياسات الإنفاق والإيرادات العامة على المدى الطويل دون اللجوء إلى الدين العام بالإفراط وذلك بهدف تحقيق النمو المرغوب به (النعيمي و عبد القادر الباشا، 2018، صفحة 563).

1.1. أبعاد الاستدامة المالية وعناصرها:

للاستدامة المالية بعدان هما (قندوز، 2019، صفحة 20):

الملاءة: والتي تعني قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وتتحقق إذا كان الإنفاق الحالي والمستقبلي أقل من الإيرادات الحالية والمستقبلية.

السيولة: وتعني وجود موارد مالية جاهزة لتلبية الالتزامات المالية حال استحقاقها.

ويمكن التمييز بين القدرة المالية والاستدامة المالية، إذ لا يمكن تحقيق الاستدامة المالية دون وجود قدرة مالية. والقدرة المالية تتعلق بالأجل القصير (هدف تكتيكي)، بينما الاستدامة المالية تتعلق بالأجل الطويل (هدف استراتيجي)، وبهذا فإن تحقيق الاستدامة المالية يعني تكرار تحقيق القدرة المالية. يمكن التعبير عن القدرة المالية أو الاستدامة المالية بدلالة الأخرى، فالقدرة المالية هي استدامة مالية قصيرة الأجل، والاستدامة المالية هي قدرة مالية طويلة الأجل (قندوز، 2019، صفحة 20).

وتتضمن الاستدامة المالية العناصر الآتية (حمد و سماقة، 2015، صفحة 80):

- استمرار في الإنفاق والإيرادات العامة على المدى الطويل؛
- تجنب الاستدانة بإفراط من قبل الحكومة؛
- تمكن الحكومة من الاستمرار في خدمة ديونها؛
- تحقيق النمو المرغوب به.

2.1. نسبة الدين العام كأهم مؤشر للاستدامة المالية:

تعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي يتم استهدافها، بحيث يتم صياغة الإصلاحات المالية بما يساعد على بلوغ هذه النسبة وتعتبر فرضية يبني عليها توقع المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة، عادة خمس سنوات. في هذه الحالة تعتبر السياسات المالية مستدامة، إذ استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أو خفضه (موعش، 2020، صفحة 4). يعتبر مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات الاسترشاد التي تستخدمها الدول في تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة على السداد. تختلف هذه النسبة من بلد لآخر، تبعاً للمقومات المتوفرة في كل بلد. ففي بعض الدول لا يسمح القانون أن تتجاوز هذه النسبة أكثر من 40%، فيما يجب ألا تزيد عن 60% في دول الاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية ماسترخت.

3.1. تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الخام في الجزائر:

تتوقف الاستدامة المالية وفق هذا المؤشر على مدى قدرة الحكومة ضمان الاستقرار الاقتصادي انطلاقاً من تعظيم منافع الجيل الحالي بشكل ينصف ويحافظ على منفعة الجيل المستقبلي (Yilmaz, 2007, p. 1). يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس مدى قدرة الدولة على مجابهة التزاماتها المستقبلية، وعادة ما يستخدم الكثير من المؤشرات بعضها يتعلق بالديونية الداخلية والبعض الآخر يتعلق بالديونية الخارجية. إن المتتبع لسيرورة الدين العمومي في الجزائر يقف على حقيقة تدنيها منذ منتصف العقد الأول من بداية الألفية وذلك بعد نجاح سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية، إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأت تأخذ منحى تصاعدي حيث قاربت نسبته إلى الناتج المحلي الخام 18% سنة 2017، وذلك نتاج تنامي ارتفاع الديونية العمومية الداخلية، ويتوقع صندوق النقد الدولي في إحدى سيناريواته أن الدين العمومي كنسبة من الناتج يفوق 60% سنة 2022، والجدول أدناه يلخص ذلك:

جدول (1)

بعض مؤشرات استدامة الدين العمومي في الجزائر

السنوات/ المؤشرات	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام	الدين الخارجي بالدولار أمريكي	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات	نسبة الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الديون
2006	26.87	5.062	4	9.9	9.2
2008	8.82	4.841	3.5	7.2	21.1
2010	11.66	5.536	3.6	11.1	24.3
2012	9.9	3.654	2.5	6.9	21.7
2013	8.28	3.396	2.6	7.3	25.4
2014	8.79	3.735	2.7	8.2	36.2
2015	10.19	3.02	2.5	11.2	37.3
2016	12.2	3,17	4	12,1	38
2017	18.3	3,98	2,4	14	37
2018	19.3	3,99	2,1	13	41
2019	46.9	3,83	3	14	41
2020	53.1	3,9	2.3	13	41
2021	63.3	3,9	3.6	-	-

المصدر: بنك الجزائر، الوضعية النقدية في الجزائر 2007، 2015، 2010،

- قاعدة بيانات البنك الدولي متاح على الموقع <https://data.albankaldawli.org>

- تقرير صندوق النقد الدولي www.FMI.org

من الجدول أعلاه يتضح أن مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي انخفض من حوالي 26% سنة 2006 إلى حوالي 18% سنة 2017، أما نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام فلا يتعدى 3,3% كنسبة متوسطة للفترة الممتدة بين 2006-2016، مع تسجيله تراجع تدريجي سنة بعد سنة، حيث سجل أدنى قيمة له سنة 2015 بحوالي 2,5% فقط، ما يعكس الراحة المالية للجزائر وقدرة مواردها الداخلية على تسديد ديونها خلال هذه الفترة، كما أن ديونها القصيرة الأجل لا تتعدى نسبتها 40% من إجمالي الديون، ما يبعد الاقتصاد الجزائري عن ضغوط التسديد في المدى القصير، وذلك باعتبار أن أقساط الديون المستحقة تدرج في بنود موازنة التسيير، كما أن عوائد الصادرات الجزائرية لا تخضع لضغوط كبيرة من أجل تسديد المديونية بحكم انخفاض نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات، حيث لا تتعدى نسبة 12% كمتوسط للفترة المدروسة، خاصة في ظل ما بقي من احتياطي صرف. إلا أن الملاحظ

لنسبة الدين العمومي ككل يجده يتعدى 32 مليار دولار سنة 2016، وعند قياسه كنسبة من الناتج المحلي الخام (تأثر كثيرا بتراجع أسعار النفط) فقد قارب 20% سنة 2017، وحسب أحد سيناريوهات صندوق النقد الدولي فمن المحتمل بلوغ إجمالي الدين العمومي مقابل الناتج المحلي الخام بالنسبة للجزائر هذه السنة 63.3% مقابل 53.1% سنة 2020 وأن يمثل إجمالي الدين العمومي الصافي 60.5% مقابل 50.4% في 2020. وفي نفس السياق، أشارت معطيات الصندوق إلى واردات متوقعة للسلع والخدمات بـ42.0 مليار دولار مقابل صادرات بـ31.23 مليار دولار، أي بعجز متوقع للميزان التجاري بـ10.77 مليار دولار، علما أن تقديرات مصالح الجمارك في الجزائر قدرت عجز الميزان التجاري في سنة 2020 بنحو 10.6 مليار دولار. ومن جانب آخر، أضاف صندوق النقد الدولي أن تأثير الوباء على الإيرادات وردود الفعل للتخفيف من تأثيره أدى إلى اتساع نطاق العجز في عام 2020، على الرغم من جهود إعادة ترتيب أولويات الإنفاق.

وعليه يتوجب على الحكومة أن تبحث عن البدائل التمويلية الأخرى للحفاظ على التوازنات المالية للدولة، والابتعاد عن سياسات تطهير الديون التي كلفت الدولة عشرات المليارات من الدولارات من بداية الألفية الثالثة. ومن أجل تحقيق استدامة الدين العام يجب أن تحرص الحكومة ألا يتعدى الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الخام نسبة 30% في ظل الظروف الحالية.

نشير أن قانون المالية العامة لعام 2021 تضمن العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية، وبناء اقتصاد قوي ومتنوع يركز على قطاعات متعددة وليس على قطاع واحد شملت من بينها إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب العاملين من إلزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها، وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي، عبر إعفاء "دائم" في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، ومنح مزايا ضريبية لحفز حاضنات الأعمال، من خلال إعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة سنتين وإعفاء التكوين الرأسمالي لها من الضريبة على القيمة المضافة، وتشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة عبر إعفاء من ضريبة الشركات لمدة خمس سنوات، إلى جانب إجراءات لتشجيع التكوين الرأسمالي والحد من الواردات. كما تضمنت الإصلاح كذلك سياسات للتحويل من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم الموجه للفئات الهشة (العربي، 2021، صفحة 58).

إصلاحات الإيرادات العامة: تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي لزيادة الحصيلة الضريبية.

إصلاحات الإنفاق العام:

- حوكمة الميزانية (سياسة ترشيد النفقات).
- تأطير عملية الاستيراد بجملة من القوانين.

- الانتقال بطريقة سلسلة من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم الموجه للفئات الهشة.
- خفض الإنفاق على استيراد المواد الكيماوية لمواجهة المصاريف الحكومية.
- وضع تدابير جمركية جديدة بهدف وضع حد لتهريب العملة للحفاظ على احتياطي الصرف.
- الإسراع في وتيرة رقمنة قطاع -التجارة والجمارك - لتأطير عملية الاستيراد بطريقة شفافة.

إصلاحات إدارة الدين العام:

- إيجاد مصادر تمويل بديلة للاقتصاد مثل إصدار الصكوك وتطوير سوق الأسهم والسندات بإعادة إحياء بورصة الجزائر وفق قواعد جديدة.
- تطوير وتنشيط سوق السندات.

2. تداعيات كل من جائحة كورونا والصدمة النفطية على الاقتصاد الجزائري:

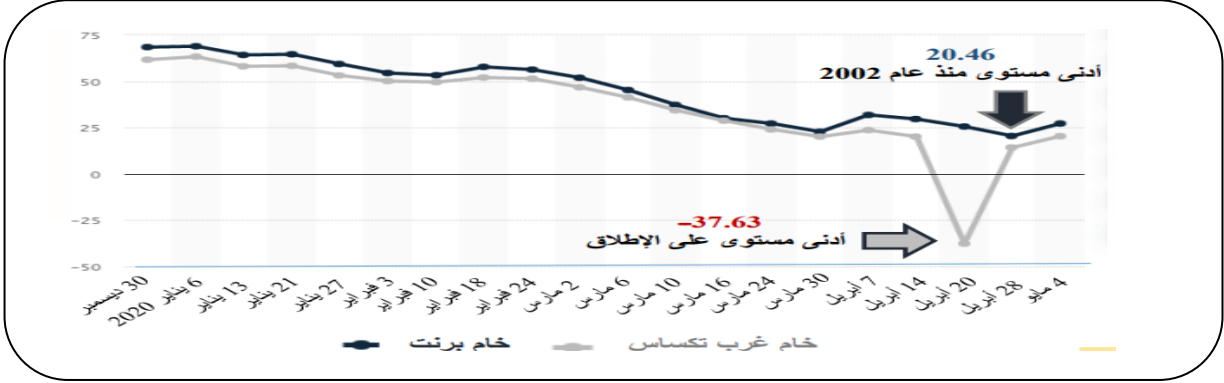
تتداخل الصدمة المزوجة الناجمة عن تفشي الوباء وانهيار أسعار النفط، ولكن إحداها تختلف عن الأخرى. فمن ناحية، يرتبط عنصر الطلب في الصدمة النفطية بالانخفاض الحاد في استهلاك النفط نتيجة التدابير الاحترازية لوقف انتشار الفيروس، بما في ذلك إغلاق المدن، وهو ما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. والواقع أن شدة الصدمة أثارت تدابير محلية غير مسبوقة في البلدان المتقدمة والنامية، ويفترض أن تلعب المؤسسات المالية الدولية دور حيوي بالنسبة لجهود البلدان النامية التي تحارب الفيروس والتي تعاني خلافاً حاداً في ميزان المدفوعات أو المالية العامة. فهذه المؤسسات، التي يمكن أن تقدم تمويلًا منخفض الفائدة يصل إلى صفر وفترات استحقاق طويلة، هي الأفضل تجهيزاً لمساعدة البلدان النامية على التعامل مع الصدمة المزوجة. وحالما يتوقف انتشار الفيروس، ستراجع التدابير الوقائية التي تمثل الأسباب الرئيسية للركود الاقتصادي. وستعتمد سرعة التعافي على سرعة وحسم الحكومات في اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة الاضطرابات الاقتصادية والمالية الناجمة عن الأزمة الصحية.

عند تقييم تأثير أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، يميز الاقتصاديون عادة بين الصدمات النفطية التي يحركها العرض وتلك التي يحركها الطلب. وترتبط الصدمات المدفوعة بالطلب بتطور الطلب العالمي، وبالتالي لا يُتوقع أن يكون لها تأثير مستقل على الاقتصاد العالمي. والصدمات النفطية المدفوعة بالعرض من المتوقع عادة أن تعطي دفعة مستقلة للاقتصاد العالمي. لكن هناك العديد من الأسباب التي قد تجعلها لا تعطي هذه الدفعة و يعود أغلبها إلى أن آثار انهيار أسعار النفط على الانتشار المالي تسببت في تعثر أسواق الأسهم والسندات والسلع الأولية غير النفطية.

شكل (2)

أسعار النفط الخام في العقود الآجلة في ظل انتشار فيروس كورونا

(دولار/برميل)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، مايو 2020.

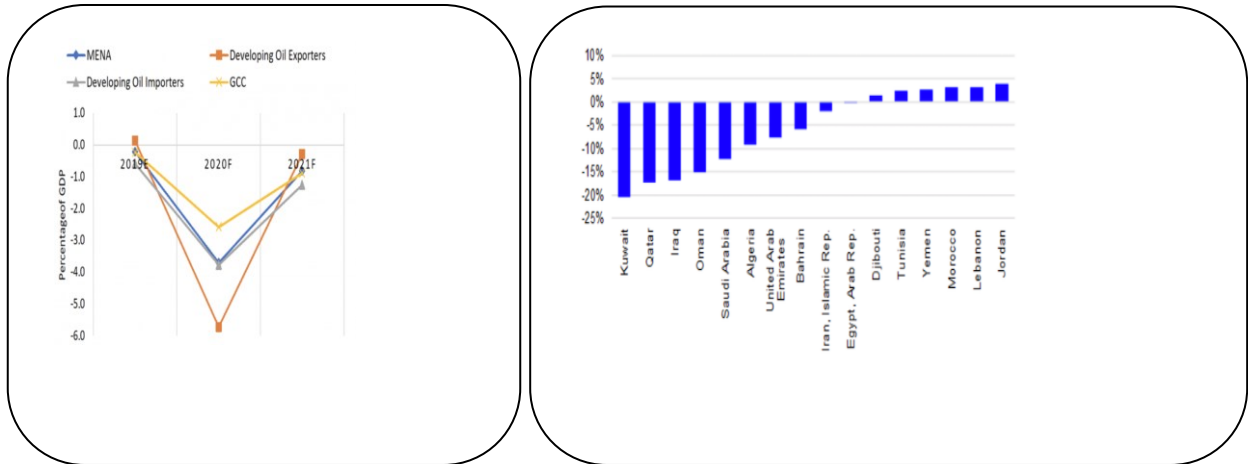
تشهد أسعار النفط الآجلة تحسنا ملحوظا منذ بداية شهر مايو 2020، بدعم من آمال تعافي الطلب، في ظل إعلان بعض الدول عن بدء فتح تدريجي للاقتصاد، مع بدء دخول اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) وبعض منتجي النفط من خارجها حيز التنفيذ.

شكل (3)

أثر الصدمة المزدوجة على الدخل الحقيقي وعلى انخفاض النمو

أثر الصدمة المزدوجة على انخفاض النمو (أكتوبر 2019 وأفريل 2020)

أثر انهيار أسعار البترول على الدخل الحقيقي للدول العربية



Source: World Bank, How Transparency Can Help the Middle East and North Africa, MENA Economic Update, April 2020, p p: 7- 13.

نتيجة للصدمة المزدوجة، فقد تم انخفاض معدل النمو المتوقع في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة 2.6 نقطة مئوية ويمكن اعتبار هذا تكلفة الصدمة المزدوجة لانتشار فيروس كورونا من جهة وانهيار أسعار البترول من جهة ثانية. أما معدل انخفاض النمو في مجموعات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهو أكثر من 3 نقطة مئوية نتيجة لنفس السبب.

يواجه العالم اليوم أزمة إنسانية جديدة بدأت في الصين (COVID-19) وانتشرت عبر العديد من العالم، ويتوقع أن تفوق ف تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية آثار الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، الأمر الذي يجعلها تقترب من أزمة الكساد الكبير (1929-1933) إذا استمرت في الأجل المتوسط والطويل، وقد لن يقف حدود التأثير لهذه الأزمة على متغيرات الاقتصاد الكلي على المستوى العالمي، بل ستمتد إلى رسم ملامح جديدة للاقتصاد العالمي بعد الأزمة.

وتأتي أزمة كورونا لتفرض على الاقتصاد الجزائري تحديا إضافيا لجملة التحديات التي يعاني منها، ويزيد من صعوبة الموقف توقيت الأزمة ذاته الذي تزامن مع الصدمة النفطية المتمثلة في التراجع الحاد لأسعار المحروقات بعد سنوات قليلة من الصدمة السلبية الأخرى بنهاية 2014، التي لجأت الدولة من خلالها إلى التمويل غير التقليدي سنة 2017 بغية تصحيح العديد من الاختلالات الاقتصادية المتراكمة منذ عقود.

بحكم العلاقات التجارية والانفتاح الاقتصادي بين الجزائر مع الدول العربية وباقي دول العالم وفي مقدمتها الإتحاد الأوروبي والصين وانكشاف الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي أكثر من غيره من مجموعات الدول الأخرى، سوف تظال تداعيات فيروس كورونا الاقتصاد الجزائري، على عدة أصعدة أهمها (طلحة، 2020، الصفحات: 22-28):

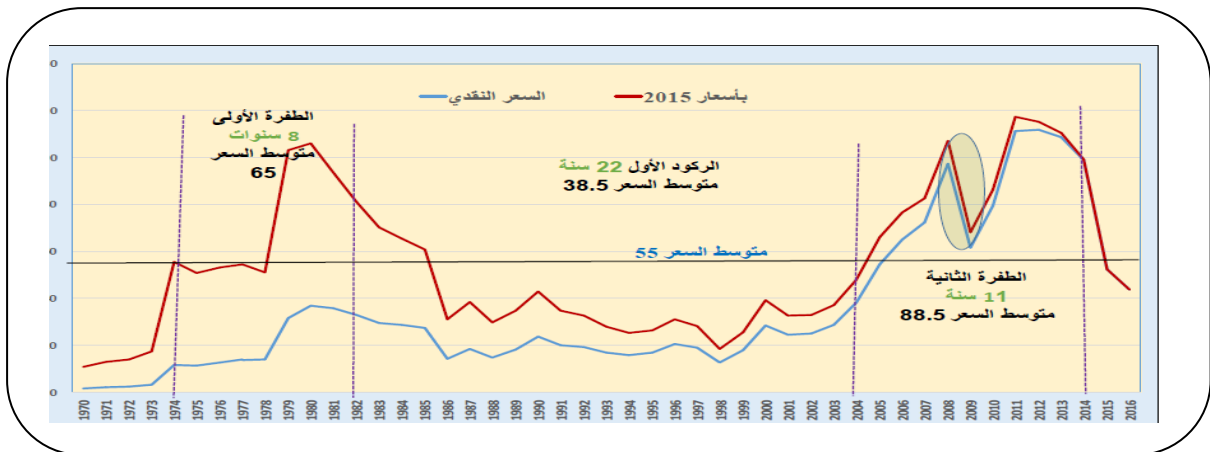
- **القطاع الحقيقي:** من المتوقع تأثر مستويات النشاط الاقتصادي نتيجة انتشار الفيروس من خلال عدة قنوات لعل من أهمها تأثر مستويات الطلب الخارجي، علاوة على تأثر الإنتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي. كذلك من المتوقع تراجع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسبب انتشار الفيروس وحالات إغلاق الأسواق والمناطق الترفيهية.
- **قطاع المالية العامة:** على مستوى الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، فقد أدى انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى إجراء تعديلات على تقديرات موازنة العام 2020 و 2021 وقبلها تخفيض ميزانية التسيير بنسبة 30% ثم 50% لتمويل العجز المالي الذي تركه حجم الإنفاق الطارئ على الجائحة، كما تسعى الجزائر إلى الزيادة في الإيرادات الضريبية مع توسيع الوعاء الضريبي، بالإضافة إلى مواصلة رفع الدعم عن أسعار الوقود وتنويع الهياكل الاقتصادية.

- **القطاع النقدي والمصرفي:** في هذا الإطار لجأت غالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد إلى خفض أسعار الفائدة النقدية، أو استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح التمويل، كما لجأت بعض البنوك إلى توظيف عمليات السوق المفتوحة وهو ما من شأنه دعم مستويات السيولة. وقد لجأ بنك الجزائر إلى تخفيض المعدل التوجيهي لإعادة التمويل من 3,25% إلى 3% مع تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 8% إلى 6%، فضلا عن رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض. وقد أكد بنك الجزائر أنه سيتخذ إجراءات أخرى وفقا لتطور الوضع الاقتصادي لاسيما منها تلك الهادفة لدعم الشركات المتضررة من فيروس كورونا (الجزائر، 2020).
- **الإنتاج النفطي:** من المتوقع أن يتأثر إنتاج النفط في الجزائر بعد تخفيض الإنتاج وفق اتفاق (اتفاق أوبك +) على غرار باقي الدول النفطية بعدد من العوامل من أهمها التوقعات بركود النشاط الاقتصادي العالمي.

تصدر الجزائر حوالي 540 ألف برميل يوميا من إنتاجها الكلي البالغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا. غير أن إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي تراجع تدريجيا في السنوات الأخيرة، فيما يرجع أساسا إلى التأخيرات المتكررة للمشروعات، وصعوبة اجتذاب شركاء الاستثمار، وفجوات البنية التحتية، ومشكلات فنية. ويعتمد اقتصاد الجزائر اعتمادا كبيرا على المحروقات في صادراته وإيراداته الحكومية التي تبلغ نسبتها 95% و75% على الترتيب، مما جعله شديد التأثر بالصدمات النفطية التي عرفتها أسواق النفط.

شكل (4)

أهم الصدمات النفطية خلال الفترة (1970-2016).



المصدر: ماجد المنيف، 2017، ص: 2.

في ظل توسع الصدمات الاقتصادية فالاستدامة المالية تعني قدرة الحكومة على ضمان نفس القدر من الخدمات العامة والحفاظ على مستوى الإنفاق في السنوات التي تنخفض فيها أسعار النفط دون التوسع في سياسة العجز الموازني. (Stum, 2009, p. 18)

بالنسبة للجزائر باعتبارها دولة مصدرة للنفط. تعتبر الصدمة الأولى والثالثة صدمات موجبة أما الصدمة الثانية والصدمة الحالية فهي صدمات سالبة، انعكاساتها كانت كبيرة على مجمل المؤشرات الاقتصادية. حيث أضعفت صدمات هبوط أسعار النفط مالية الدولة وميزانها التجاري واحتياطياتها من النقد الأجنبي. فقد ارتفع عجز الموازنة من 1,4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 15,7% من هذا الإجمالي في 2016. وقد توقع صندوق النقد الدولي بلوغه 18,4% من الناتج في 2021 مقابل 12,7% سنة 2020 و16,0% سنة 2022 وعجز موازنة خارج النفط بـ 33,7% و32,7% على التوالي سنتي 2021 و2022. وهبطت الاحتياطيات الإجمالية من 194 مليار دولار في 2013 إلى 108 مليار دولار في 2016 إلى ما يقدر بنحو 43 مليار دولار في سنة 2020، ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض. كما أدى تدهور معدلات التبادل التجاري للجزائر إلى انخفاض قيمة الدينار بنسبة 20% منذ منتصف 2014 (الدولي، 2016، صفحة 29) و13% وفي الربع الأول من سنة 2020.

3. مصادر تمويل الميزانية العامة بالجزائر والتحديات الراهنة لاستدامتها:

إن القدرة على استدامة التمويل الموازي عموما يرتبط بعاملين اثنين، يتعلق الأول بمدى انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما العامل الثاني فيتعلق بمدى نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد في تنويع مصادر الدخل الوطني، وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكذا قدرة الحكومة على ترشيد السياسة الانفاقية للدولة.

إن الوضع المالي الحقيقي للدولة في هذا الوقت يتميز بـ (مخطط عمل الحكومة الجزائرية، 2020):

- ضعف توازنات الميزانية والخزينة، والذي يرجع بدوره لتراجع الإيرادات الجبائية؛
- تراجع الجباية البترولية التي انخفضت إيراداتها من 4054 مليار دج سنة 2012 إلى 2669 مليار دج سنة 2019؛
- ضعف مستوى الجباية العادية التي بالكاد تحقق تغطية ميزانية التسيير؛
- تقلص قدرة الدولة المالية أمام الطلب الداخلي المتزايد في مجال كل من الاستثمار والاستهلاك؛
- تدخل الدولة لفائدة المؤسسات العمومية العاجزة؛
- غياب مؤشرات واضحة فيما يتعلق بالتكلفة الضمنية للميزانية المترتبة عن التدابير التحفيزية الممنوحة.

1.3. الجباية العادية كمصدر أساسي لتمويل النفقات العامة وتحدياتها الراهنة:

أصدرت وزارة المالية الجزائرية ما يسمى بإطار الإنفاق للأمد المتوسط (CDMT)، في إطار الإصلاح الموازي وعصرنة نظمه، ولقد اعتبرته الوزارة أداة للبرمجة والتخطيط والميزانية في المدى المتوسط، ويهدف إلى:

- تقوية استدامة السياسات العمومية، بتأكيد توافق أثرها الموازي المستقبلي مع كل المتاحات المالية للدولة وإطار للاقتصاد الكلي.
- تنمية فعالية الموارد الموازية، بتقوية الارتباط بين الاستراتيجيات القطاعية والموازنة السنوية.
- تمكين المسيرين من البرمجة الموازية لأكثر من سنة، مع ضمان التنسيق بين مختلف مكونات الموازنة.
- تحسين ظروف إعداد قانون المالية وتدعيم فعالية المفاضلة بين القطاعات.

إن تنامي مخاطر عدم القدرة على مواصلة تمويل النفقات العمومية لاسيما نفقات التسيير منها (التي تعتبر ضرورية لمواصلة قيام الدولة بوظائفها الأساسية) يستوجب توسيع قاعدة الجباية العادية وكذا ضرورة العمل على تقليص الضغط الجبائي إلى حدوده المثلى، بالإضافة إلى إعادة النظر في العديد من الضرائب والرسوم، خاصة ما تعلق بالرسوم الجمركية لكبح الواردات التي أخذت منحى تصاعدي خطير أدى إلى تسجيل عجز غير مسبوق في الميزان التجاري.

جدول (2)

تطور الإيرادات الجبائية للجزائر خلال الفترة (2000-2021)

السنة	إيرادات الميزانية مليار دج	الجباية البترولية مليار دج	نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات	الجباية العادية مليار دج	إيرادات غير جبائية
2000	1578.1	1213.2	76.87	349.5	15.4
2001	1505.5	1001.4	66.51	398.2	90.3
2002	1603.2	1007.9	62.86	483	112.4
2003	1974.4	1350.0	68.37	524.9	99.4
2004	2229.7	1570.7	70.44	580.4	72.1
2005	3082.5	2352.7	76.32	640.3	83.8
2006	3639.8	2799.0	76.90	720.8	119.7
2007	3687.8	2796.8	75.83	766.8	116.2
2008	5190.5	4088.5	78.76	965.2	136.3
2009	3676.0	2412.7	65.63	1146.6	115.8
2010	4379.6	2905	66.33	1298	189.8
2011	5790.1	3979.7	68.73	1527.1	283.3

246.4	1908.6	66,01	4184.3	6339.3	2012
248.4	2031	61.73	3678.1	5957.5	2013
258.5	2091.4	59.04	3388.4	5738.4	2014
374.9	2354.7	46.51	2373.5	5103.1	2015
342.3	2722.6	35.44	1682.5	4747.4	2016
400	3035.4	39.03	2200.1	5635.5	2017
905	3033.1	41,35	2776.1	6714.2	2018
600	3.7934	41.70	2714.4	6.5079	2019
833	4089.3	34.98	2200.3	6289.7	2020
565	3408.9	36.02	1919.2	5328.1	2021

المصدر: تقارير بنك الجزائر السنوية 2003، 2006، 2010، 2013، 2015.

قانون المالية 2016؛ 2017؛ 2018؛ 2019؛ 2020؛ 2021

بلغت إيرادات الميزانية أقصاها سنة 2018 بقيمة قاربت 6714.2 مليار دج، وعموم الإيرادات مرتبطة بحصيلة الجباية البترولية.

- ظلت الجباية البترولية تمثل حوالي 65% من إيرادات الموازنة منذ بداية الألفية إلى غاية سنة 2013، لتعرف بعدها منحنى تنازلي بفعل انخفاض أسعار النفط، لتصل إلى 40% سنة 2020.
- تواضع مساهمة الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة.
- ضآلة مساهمة الإيرادات غير الضريبية في الإيرادات العامة، إذ كانت قيمتها خلال فترة الدراسة حوالي 5%؛ من خلال العرض السابق نلاحظ أن مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة كانت ضعيفة ودون المستوى المقبول. ومنه نجد أن الهدف الذي كانت تسعى إليه إصلاحات النظام الضريبي ألا وهو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لا يزال بعيد المنال، ويمكن الإشارة إلى التحديات التالية:
- كثرة التخفيضات والإعفاءات الرامية إلى تشجيع وتطوير الاستثمار والصادرات؛
- ضعف إنتاجية القطاع الزراعي، وضعف استخدام القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي؛
- انتشار الغش والتهرب الضريبي وحدة توسع الاقتصاد غير الرسمي، وسيطرة المحروقات على بنية الاقتصاد الوطني.

جدول (3)

الفجوة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2011	2013
الفجوة الضريبية	0.20	0.24	0.21	0.20	0.29	0.29	0.24
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الفجوة الضريبية	0.28	0.30	0.28	0.20	0.28	0.3	0.4

المصدر: بنك الجزائر

2.3. صندوق ضبط الموارد كمصدر أساسي لتمويل النفقات العامة وتحدياتها الراهنة:

تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 قانون رقم 2000-2، والذي ينص على أن يفتح في كتابات الخزينة تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيد في هذا الحساب:

• في باب الإيرادات:

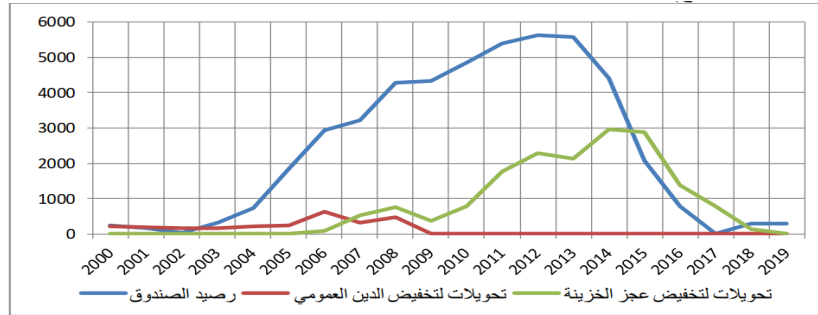
- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

• في باب النفقات

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.
 - تخفيض الدين العمومي.
 - إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.
- اعتمدت الجزائر في تمويل عجز موازنتها منذ 2006 على أرصدة صندوق ضبط الموارد، وذلك بعد التعديلات الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2006 (الجزائرية، قانون المالية التكميلي ، 2006)، والتي أتاحت إمكانية استغلال أرصدته. والشكل أدناه يوضح ذلك.

شكل (4)

تطور استخدام أرصدة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي وتخفيض الدين العمومي.



المصدر: وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات، متوفرة على موقع وزارة المالية الجزائرية

www.mf.gov.dz

تبين الإحصائيات حجم التدخلات بموارد الصندوق لتغطية العجز الموازي، والملاحظ من قراءتنا أن تدخلات الصندوق عرفت تنامي ملحوظ منذ 2006، حيث انتقلت من حوالي 91,5 مليار دينار سنة 2006 إلى حوالي 2965 مليار دولار كأقصى قيمة سنة 2014 (ارتفاع بحوالي 53 مرة)، بمعنى أن عجز الموازنة في الفترة الممتدة بين 2006-2016 امتص في المتوسط ما يقارب 1800 مليار دينار، وهو ما يمثل 10% من الناتج المحلي الخام للجزائر، ما يدل على أن الصندوق لعب دورا بارزا في الحفاظ على التوازن المالي للدولة خاصة في السنوات الأخيرة، لكن التحدي القائم اليوم هل يستطيع مواصلة ذلك.

إذا هذا التحدي يتعلق أساسا بعدم التناسب بين فوائض الجباية البترولية التي تقتطع لصالح الصندوق وحجم استخدامات موارده عند معالجة العجز الموازي أو تسديد ديون عمومية، فكما هو معلوم تبنى الميزانية على سعر مرجعي (37 دولار للبرميل من 2008-2016 ثم 50 دولار للبرميل منذ 2017، ثم 30 دولار في قانون المالية التكميلي 2020)، لكن السعر التوازني للميزانية في العادة أكبر بكثير من ذلك، كما يوضح ذلك الجدول أدناه:

جدول (4)

السعر المرجعي للميزانية والسعر الفعلي لتوازنها (2006-2021)

السعر / السنوات	2015	2014	2013	2012	2010	2008	2006
السعر المرجعي للميزانية (\$)	37	37	37	37	37	37	19
السعر التوازني	91	86.4	85.6	80.1	55.4	51.7	20.5
السعر / السنوات	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
السعر المرجعي للميزانية (\$)	50	30	50	50	50	37	
السعر التوازني	135.2	90.4	106	90	82	85	

المصدر: - وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات؛ www.mf.gov.dz ،

- تقرير صندوق النقد الدولي.

يتضح من الجدول مدى تنامي الهوة بين السعر المرجعي الذي تبنى على أساسه السياسة الانفاقية في الميزانية وسعرها التوازني من سنة إلى أخرى، وهو ما يعكس حجم العجز الموازني من جهة، والسياسة الحذرة في ضخ تلك الأموال في الدائرة الحقيقية بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد من جهة ثانية.

إن الاتجاه نحو ترشيد النفقات العمومية في الجزائر أصبح من أهم التحديات الواجب تداركها، بالنظر للتنامي غير المسبوق لحجم الإنفاق العمومي (بن دعاس و مومني، 2017، صفحة 117)، خاصة في ظل التراجع الكبير لأسعار النفط في الأسواق المالية، كما أن التوازنات المالية للدولة سوف لن تحتل هذا المستوى من الإنفاق على المدى المتوسط، فقد عرفت الميزانية عجزا مستديما خلال السنوات الأخيرة بسبب تنامي الإنفاق العمومي بمختلف أشكاله، ويمكن للجزائر أن ترشد نفقاتها من خلال ما يلي:

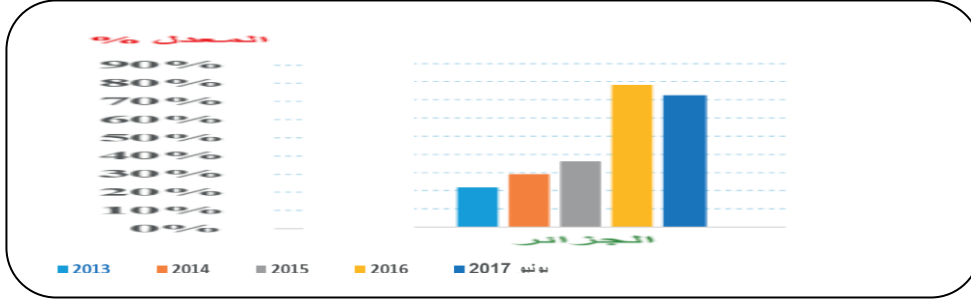
- التحكم في الاستهلاك العمومي؛ ومراجعة أساليب الدعم الحكومي من خلال توجيهه لمستحقيه؛
- الابتعاد عن الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية النفقة العمومية؛
- تنويع الاقتصاد الوطني في إطار النموذج الاقتصادي الجديد، وذلك بالاهتمام بالقطاع الصناعي والفلاحي ورفع نسبة مساهمتهما في تركيبة الناتج الوطني، (حاليا القطاع الفلاحي يساهم بحوالي 9% والقطاع الصناعي يساهم بحوالي 5% في حين تمثل مساهمة القطاع المحروقات بحوالي 30% في تركيبته)؛
- إتباع سياسة الابتعاد عن النفقات غير المنتجة مع التركيز على مفهوم المنفعة القصوى للنفقات العمومية؛
- الانتقال من نمط الميزانية التقليدية إلى ميزانية الأداء والبرامج؛
- الابتعاد عن سياسة التطهير لديون المؤسسات العمومية المرهقة للميزانية، وتفعيل برامج خصصتها عن طريق بورصة الجزائر؛
- ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص وتمكينه من المساهمة في سيرورة الاقتصاد الوطني؛
- البحث عن مصادر تمويلية بديلة لقطاع المحروقات بالاهتمام بالجباية العادية التي يجب أن تغطي على الأقل نفقات التسيير التي تمتص أكثر من 50% من حجم النفقات العمومية خلال السنوات الأخيرة.

3.3. السندات الحكومية:

نظرا لعدم قدرة الإيرادات العادية من الضرائب والرسوم على تغطية النفقات العامة، وبهدف تأمين احتياجات الموازنة من التمويل بأفضل التكاليف الممكنة وعند مستوى مقبول من المخاطر، لجأت الحكومة الجزائرية إلى تعبئة الادخارات الاختيارية من خلال تجربة القرض السندي في أفريل من سنة 2017، وذلك بمعدل فائدة 5% لفترة استحقاق مدتها ثلاثة سنوات و 5.75% لفترة استحقاق مدتها خمسة سنوات. وقد كانت مدة طرح السندات الحكومية من طرف الخزينة العمومية لمدة ستة أشهر، لكن نتيجتها لم تحقق الأهداف المنشودة بل عجزت عن توفير أكثر من 600 مليار دج.

شكل (5)

تطور إصدار السندات الحكومية في الجزائر كنسبة من PIB



المصدر: نوران يوسف، استراتيجيات إدارة الدين العام وتنمية أسواق الدين في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ضبي 2019، ص.21.

رغم أهمية السندات الحكومية في تمويل النفقات العامة في ظل انحسار الموارد المالية لقطاع المحروقات، إلا أنه لقي العديد من الصعوبات والعراقيل في الجزائر، خاصة ما ارتبط منها بنقص ثقافة الاستثمار لدى القطاع العائلي وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى ضعف التسويق الإعلامي لهذه التقنية من خلال طريقة الاكتتاب فيها ومزاياها الاستثمارية، ناهيك عن المحاذير الشرعية.

وهذا ما يضع تحديات للإطار المؤسسي الملائم، بزيادة القدرة على النفاذ إلى السوق المالي وتطوير أسواق أدوات الدين بشقيها الأولي والثانوي، بهدف تعميق سوق الأوراق المالية الحكومية وتعزيز درجة السيولة فيها، من ذلك أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة، كالصكوك السيادية، وسندات تمويل المشروعات أو السندات الإبرادية، وتنوع قاعدة المستثمرين لاستيعاب الزيادة في المعروض من أدوات الدين المطروحة.

4.3. المنتجات المالية الإسلامية:

تعد الجزائر من الدول القليلة التي لم تفتح الباب على تقنية التمويل بمنتجات المالية الإسلامية إلا مؤخرا، على الرغم من الحاجة الملحة والماسة للتمويل وتقليل العجز في الموازنة الذي يزداد حدة من جراء توالي الصدمات النفطية والانكشاف الاقتصادي. رغم المزايا التي توفرها مثل هكذا منتجات، حيث تمنح حلولاً متميزة لجمع الإدخار واستخدام هذه المدخرات في برامج التنمية، وتوفر الأدوات المالية الإسلامية، قنوات جديدة تتوافق مع قناعات الناس السائدة في المجتمع، فضلا عن الحصول على عائد مجزي بعيدا عن معدلات الفائدة التقليدية، إضافة إلى كون مخاطرها أقل مقارنة مع أدوات الدين التقليدية لكونها تكون محمية بأصول حقيقية.

ويمكن أن تمنح هذه الأدوات المتلائمة مع الشريعة، الحلول المناسبة للحكومة لاستعادة الأموال المتداولة خارج الدائرة الرسمية، والتي عجزت عن استقطابها رغم التدابير السابقة، ويمكن عن طريق هذه الأدوات الإسلامية أن تجمع مليارات الدولارات المتداولة في السوق الموازي أو التي يتم تداولها خارج الدائرة الرسمية، مما يسهم في تعزيز الناتج

الداخلي الخام خاصة في هذه الفترة الصعبة، كما تمكن الحكومة من تخفيف الضغوط المتعلقة باللجوء إلى مؤسسات الإقراض الدولية، وتوفر من جانب آخر تمويلات بالعملية المحلية للمشاريع المبرمجة أفضل من تأجيل إطلاقها لما يخلفه ذلك من مخاطر ومنها خفض الوظائف.

إن ضرورة استعمال الموارد المالية التي يقدرها المختصون بنحو 40 إلى 60 مليار دولار متداولة خارج الأطر الرسمية، وهو ما يجنب الجزائر اللجوء إلى السوق الخارجية للاستدانة، ولهذا الغرض يمكن للحكومة أن تحول القرض السندي بدون فائدة، إلى صكوك سيادية وفق الشريعة الإسلامية. والتي تعد أحد أهم آليات للصيرفة الإسلامية وأكثرها تداولاً عبر العالم، ويكون هذا بمثابة الانطلاقة الفعلية للتعاملات المالية الإسلامية التي تحضر لها الحكومة منذ مدة (بن خالدي، اكرام، و دوش، 2019، صفحة 93).

نرى أن اعتماد الجزائر على الأدوات المالية الإسلامية، أفضل وأنجع لها من الاعتماد على القرض السندي أو التمويل غير تقليدي أو الاستدانة الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة أو تمويل المشاريع الاقتصادية، مع ضرورة المضي نحو تعميم الصيرفة الإسلامية، وذلك بعدما عرفت إقبالا كبيرا ونجاحا في البلدان الآسيوية والأوروبية. ولعل أبرز التحديات في هذا التوجه تتمثل وضع نظام تشريعي وتنظيمي ومؤسسات وبنية تحتية مساندة وموارد بشرية مؤهلة للعمل في هذه المؤسسات.

الخاتمة:

لضمان استمرار الاستدانة المالية للدولة يجب توافر القدرة السياسية والقانونية والاقتصادية للدولة، وذلك بالحد من التكاليف برامج الإنفاق المعتمدة أو مسيرتها ضمن معدلات معينة، وكذا إيجاد مصادر جديدة للإيرادات أو رفع معدلات الإيرادات الحالية. وتعد معدلات الزيادة السريعة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر العوامل المؤثرة سلبا على استمرار الاستدانة المالية للدولة.

- تواجه الجزائر على غرار باقي البلدان النفطية تحديات اقتصادية مركبة نتيجة انكشاف الميزانية والاقتصاد على أسعار النفط الخام المرتبط أساسا بعوامل خارجية تحكم أسواق النفط العالمية.
- بحكم انكشاف الجزائر على الاقتصاد العالمي أكثر من غيرها من الدول الأخرى المصدرة للنفط، فقد مستها تداعيات فيروس كورونا على عدة أصعدة على غرار القطاع الحقيقي، قطاع المالية العامة، القطاع المصرفي...
- مساهمة صندوق ضبط الإيرادات كانت فعالة في تحقيق وتعديل التوازنات المالية للخزينة العمومية، فضلا عن تخفيف المديونية الخارجية إلى أدنى مستوياتها. لكن موارد هذا الصندوق بقيت مرتبطة بفائض الجباية البترولية وهو ما يجعل موارده عرضة للتقلب وفقا لتغيرات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

- على الرغم أن المعدل العام لتراكم الدين الخارجي في الجزائر بقي محدود إلا أن الدين الداخلي في تزايد خاصة بعد اعتماد التمويل غير التقليدي 2017، ومع تزايد احتياجات التمويل الاقتصادي، فإن تعزيز قدرات إدارة الدين لدى وزارة المالية يعتبر أمرا ملحا.
- في ظل توالي الصدمات النفطية ينبغي العمل على ضمان التوافق بين الاستدامة المالية للدولة مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من الثروة النفطية.
- تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل يتطلب حماية الموازنة من تقلبات أسعار النفط، وذلك بتمويل النفقات الضرورية لاستمرار أنشطة الدولة انطلاقا من موارد تتميز بالاستدامة، مع ضرورة مجابهة العديد من التحديات بعضها يتعلق بمعالجة اختلالات الموازنة العامة وتنويع مصادر التمويل وترشيد النفقات العمومية، في حين يتعلق بعضها الآخر بضرورة التحكم في المديونية العمومية خاصة الداخلية منها.
- الرقمنة المالية والتكنولوجيا الرقمية في الجزائر تتطلب جدول أعمال للإصلاح تعالج كل مواطن الضعف، كما أن نظم الدفع الإلكتروني والشمول المالي، لا تسهم في تخفيض تكلفة تحصيل الإيرادات فحسب، بل تتيح كذلك إمكانية توسيع قاعدتها، كما تسهل عملية صرف النفقات في إطار من الشفافية والانضباط مع تراجع كبير في تكلفة تنفيذ البرامج.
- على الحكومة الجزائرية السعي أكثر لرقمنة الاقتصاد والمالية العامة، فقد تتفاهم التحديات التي تواجه النظام الاقتصادي والمالي الدولي الحالي بسبب تزايد رقمنة الأعمال التجارية والمالية بشكل متسارع.
- تساهم نظم الدفع الرقمية في تحسين آليات توجيه الدعم مما يحد من الاعتماد على أدوات إعادة التوزيع غير الفعالة. وتعد المدفوعات الموجهة بدقة التي من شأنها مساعدة الفئات الأكثر فقرا على نحو موثوق وسيلة أكثر كفاءة وفعالية. وهو ما تفتقر إليه الجزائر فعلا، فجل المساعدات يستفيد منها الأغنياء أكثر من الفقراء، خاصة فيما يتعلق بالسلع المدعومة من طرف الحكومة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- البنك الدولي. (2016). الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أسعار النفط.. إلى أين. واشنطن.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). مخطط عمل الحكومة الجزائرية. الجزائر.
- الوليد أحمد طلحة. (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. صندوق النقد العربي ، 22-28.
- أمحمد موعش. (2020). منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية. صندوق النقد العربي، 4.

- أيوب أنور حمد، و بي سماقة. (2015). تحليل الاستدامة المالية في إقليم العراق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 3 (10).
- بنك الجزائر. (2020). لجنة عمليات السياسة النقدية. الجزائر .
- جيلان سعود بن هاشم. الاستدامة المالية للمملكة. تاريخ الاسترداد 21 2, 2017، من صحيفة الاقتصادية الدولية: http://www.aleqt.com/2013/10/27/article_795564.htm
- زهير بن دعاس، و إسماعيل مومني. (2017). دور المؤسسات التطبيقية في الاقتصاد الإسلامي في معالجة العجز الموازي في الجزائر. مجلة بيت المشورة (العدد 6).
- سعود بن هاشم جيلان. (2013, 10 27). الاستدامة المالية للمملكة. تاريخ الاسترداد 21 2, 2017، من صحيفة الاقتصادية الدولية: http://www.aleqt.com///article_795564.htm
- صندوق النقد العربي. (2021). تقرير "آفاق الاقتصاد العربي". أبو ضبي.
- عبد الكريم بن أحمد قندوز. (2019). تطوير مؤشرات ومقاييس للقدرة والاستدامة المالية للأوقاف (الإصدار الطبعة الأولى). الرياض: دار مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف.
- فضيل بن خالدي، انوي اكرام، و ليلي دوش. (2019). أهمية ودور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 9 (العدد 1).
- مقداد أحمد النعيمي، و عادل صبحي عبد القادر الباشا. (2018). أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة. مجلة الدنانير (13).
- وزارة المالية الجزائرية. (2006). قانون المالية التكميلي.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Jondeau, E. (1992). *La Soutenabilité de la Politique Budgétaire*. Récupéré sur https://www.persee.fr/doc/ecop_0249-4744_1992_num_104_3_5291 .
- Stum, M. (2009). fiscal policy challenges in oil-exporting countries a review a review of key issues. *occasional paper series* , 18.
- Wilcox, D. (1989). The Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present Value Borrowing Constraint. *Journal of Money* , 21 (3), 292-293.
- Yilmaz, A. (2007). *debt sustainability in emerging markets a critical appraisal*. new York: department of economic and social affairs.